اقتصاد

«محروقات» لـ«الوطن»:
شركات قطاع خاص بدأت باستيراد الغاز

الوطن

كشف مصدر مسؤول في شركة «محروقات» لـ«الوطن» عن إبرام خمسة عقود لاستيراد الغاز بين مكتب تسويق النفط والقطاع الخاص، منوهاً بأن حاجة المحافظات مؤمنة بالكامل من مادة الغاز، وأن الكميات متوافرة في المحافظات كافة بشكل جيد جداً.

ولفت إلى أن الغاز موجود عند معتمدي الغاز كافة في المحافظات، ولا نقص فيها، كاشفاً أن سبب الاختناقات في الغاز خلال الفترة الماضية تأخر وصول ناقلات الغاز لأيام قليلة.

وأشار المصدر إلى أنه يتم توزيع حالياً ما بين ٤٥ إلى ٥٠ ألف أسطوانة يومياً لمحافظتي دمشق وريفها، وذلك بعد رفع الطاقة الإنتاجية للغاز من معمل غاز عدرا، مبيناً أن المشتقات النفطية كافة سواء الغاز أو المازوت أو بنزين متوافرة وبشكل كبير ولا داعي للقلق من المواطنين.

وبيّن أن حاجة سورية من الغاز المنزلي بين ١٢٠٠ و١٣٠٠ طن يومياً، على حين إن الإنتاج المحلي هو ٤٥٠ طناً يومياً.

وفيما يخص قيام بعض المعتمدين باحتكار المادة خلال الفترة الماضية وبيعها في السوق السوداء بسعر مرتفع لفت المصدر إلى أن عملية توزيع الغاز مؤتمتة وليس بإمكان أي معتمد أن يبيع الغاز في السوق السوداء، إلا في حال قيام شخص يمتلك بطاقة ذكية ببيع حصته في السوق السوداء، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن أي شكوى بحق أي معتمد ترد إلى شركة المحروقات تحول إلى التموين، حيث يتم التعامل مع الموضوع ويسحب الترخيص من المعتمد في حال التأكد من صحة الشكوى.

وكانت بعض المحافظات قد شهدت قلة في توافر مادة الغاز، وخاصة في محافظة ريف دمشق، وتضاربت تصريحات المعنيين بين تأكيد ونفي، حتى أصبح الموضوع أمراً واقعاً، لا يمكن إخفاؤه أكثر، وخاصة بعد أن شهدت جلسة مجلس الشعب التي حضر فيها وزير النفط؛ انتقادات لأداء الوزارة والنقص في الغاز والغش في البنزين.. وغيرها من الموضوعات التي يعاني منها المواطن يومياً.

تراجع الإيرادات يدل على علاقة غير سليمة مع المكلفين
وزير المالية وحديث صريح جداً: موظفون في المالية يعلمون التجار على التهرب الضريبي

عبد الهادي شباط

بين وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أن الكثير من أرقام التحققات والتحصيلات المالية لدى مديريات المال غير مقنعة، ولا تعادل حجم النشاط الاقتصادي، ولا يجوز الاستمرار بمقارنة أرقام التحصيلات بالسنوات السابقة، لأنه مؤشر غير دقيق، خاصة وأن السنوات الماضية لا يمكن اعتمادها بسبب الظروف العامة التي كان يمر بها البلد، في حين لابد من أن تنسجم التحققات والتحصيلات لدى الدوائر المالية مع حركة النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته الصناعية والتجارية وغيرها.

واعتبر الوزير أن تراجع الإيرادات لدى بعض الدوائر المالية يمثل مؤشراً على تواضع الأداء أو نشوب علاقات غير سليمة مع المكلفين، لافتاً إلى أن وزارة المالية تعمل على إنجاز تقييمات واسعة لمعظم المدراء ورؤساء الدوائر والأقسام، وبناء على هذه التقييمات سيتم إجراء تعديلات وتغييرات في الإدارات الضريبية.

وأشار إلى أنه من غير المعقول أن يقوم عامل المالية بتعليم بعض المكلفين على كيفية التهرب الضريبي وإخفاء بعض نشاطه، مبيناً أن المدير لديه صلاحيات واسعة لابد أن يستثمرها في تطوير العمل وتحديث آلياته ورفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وأنه لابد من مقابلة هذه الصلاحيات من تقييم العمل والأداء والمحاسبة في حال سوء استخدام هذه الصلاحيات.

ونوّه بأنه لابد من التوسع في الاستعلام الضريبي والكشف عن كل المنشآت والفعاليات المكتومة ضريبياً، ومكافحة حالات التهرب الضريبي عبر تحديث التشريعات وتوحيدها، خاصة وأن الوزارة تعمل بشكل مكثف على إصلاح شامل للمنظومة التشريعية للضريبة وأنه يتم التوجه نحو الضريبة الموحدة، إضافة لتحقيق العدالة الضريبية التي تسهم بشكل فاعل في الحد من التهرب الضريبي وحالات التلاعب والتزوير التي يقوم بها بعض المكلفين.

وبين الوزير خلال اجتماعه مع مديري الماليات في المحافظات أن الحكومة تعمل على تحديث منظومة تحصيل الضرائب عبر الأتمتة وتطبيقات الحكومة الإلكترونية وخاصة لدى تنفيذ مشروع الدفع الإلكتروني، وهو الأمر الذي يسهم في التخفيف من وجود العامل الشخصي لمستوى الصفر وأنه يتم العمل على تحديث منظومة الضرائب والرسوم عبر لجنة مختصة تعمل على مراجعة كل التشريعات الناظمة لذلك، إذ تعود هذه التشريعات لأكثر من ٥٠ عاماً.

وخلال الاجتماع الذي حضرته «الوطن» يوم الخميس، اعتبر الوزير أنه على مراقبي الدخل تحديث سلوكهم الوظيفي والاعتماد على معايير العدالة والنزاهة التي من شأنها أن تحدث أثراً مهماً في تقليص مساحات التهرب الضريبي، بدلاً من الذهاب نحو محاباة المكلفين وتدريبهم على كيفية التهرب والتلاعب، وأن لدى الوزارة الكثير من المعلومات والأسماء سيتم التحقيق معهم ومحاسبتهم، وأن الكثير من المقارنات أظهرت تبايناً شديداً في حجم الضريبة المكلف بها شخصان من ذوي النشاط الاقتصادي نفسه، وهذا لا يمكن أن يتم إلا في حال وجود من سهل من المالية ذلك.

وركز الوزير على أن الوزارة تتجه لتنفيذ خطة عمل واسعة لتبسيط الإجراءات وتسهيل الحصول على الخدمات التي تقدمها المالية عبر اختصار الكثير من الخطوات غير الضرورية في سير بعض المعاملات إضافة للتوسع في تطبيقات الأتمتة.

استلام آليات روسية لإعادة الإعمار
دراسة لإعفاء مالكي العقارات المتضررة من رسوم رخص البناء

الوطن

وافقت لجنة الخدمات والبنى التحتية في رئاسة مجلس الوزراء على مشروع جديد يتضمن إعفاء مالكي العقارات المتضررة بفعل الإرهاب من رسوم رخص البناء عند قيامهم بترميم عقاراتهم بشكل كلي أو جزئي، والمقترح أن يكون الإعفاء لمدة عام.

وبحسب ما نشر على الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك" أمس، فقد أوصت اللجنة بضرورة أن ترتبط أي دراسة مُعدة لإزالة أنقاض الأبنية المدَمَّرة وإعادة تدويرها، بالمساعدة والسرعة في إنجاز الأعمال الإسعافية، وربط موضوع إزالة الأنقاض بعملية إعادة الإعمار وفق القانون /3/ لعام ٢٠١٨، وضرورة متابعة دراسة الجدوى الاقتصادية لإزالة الأنقاض ووضع رؤية متكاملة لعملية تدويرها من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وفي سياق متصل بالإسكان، استلمت وزارة الأشغال العامة والإسكان أمس الدفعة الأولى من الآليات والمعدات الهندسية من شركة ستروي اكسبيرت الروسية لترميم النقص في الشركات الإنشائية جراء الاعتداءات الإرهابية.

وبحسب سانا، تضمنت الدفعة الأولى التي تم استلامها في مرفأ طرطوس ثماني جبالات بيتونية متحركة ومجبلين بيتونيين ثابتين وحفارة سبور مجنزرة وهي جزء من العقد المبرم بين الجانبين عام ٢٠١٨.

معاون وزير الأشغال العامة والإسكان محمد سيف الدين بين في تصريح للصحفيين في مرفأ طرطوس أن المعدات جزء من الاتفاق المبرم مع الشركة الروسية لتوريد ١٤٤ آلية والتي سيتم استلامها خلال عام من تاريخ العقد، لافتاً إلى حاجة الشركات السورية لهذه المعدات من أجل المشاركة في إعادة الإعمار.

ولفت مدير الشركة العامة للطرق والجسور محمد عاصي وهو رئيس لجنة الاستلام إلى أن المعدات المستلمة تخص كل شركات الإنشاءات العامة بدلاً من الآليات التي تم تخريبها خلال الحرب التي شنت على سورية.

مدير عام شركة (ستروي اكسبيرت) الروسية دنيس موتوز أوضح أن التعاون المثمر بين الشركة ووزارة الأشغال العامة والإسكان أتى تتويجاً للعمل والجهد المستمرين وتنفيذاً لبروتوكولات التعاون والاجتماعات المشتركة الروسية السورية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني والعلمي.

وأشار موتوز إلى أن الشركة الروسية وقعت مذكرة تفاهم مع المؤسسة العامة للإسكان لتنفيذ مشاريع الإسكان العائدة للوزارة ومن بينها تنفيذ الجزيرة ٢١ في منطقة الديماس بريف دمشق لإقامة ضاحية سكنية استثمارية وفق رؤى تصميمية وتنفيذية حديثة، معرباً عن أمله في أن يتم قريباً انطلاق العمل حيث ستقوم الشركة بالدراسة والتنفيذ والتمويل كما تقوم بوضع أسس لمشاريع استراتيجية أخرى.

مواطن ذهب لـ«المركزي» لتبديل ٥٠٠ ليرة
١٥٠ مواطناً بدّلوا أموالاً مشوهة بسبب القوارض والحريق والرطوبة خلال ١٨ يوماً

الوطن

تقدم ١٥٠ مواطناً إلى مصرف سورية المركزي بطلبات لتبديل أوراق نقدية مشوهة، في فترة ١٨ يوماً، وذلك نتيجة تلف الأوراق النقدية إثر الحريق والقوارض وسوء التخزين والرطوبة والاهتراء والصدأ.

وبحسب قرارين للجنة مصرف سورية المركزي، فقد تم تبديل مبلغ إجمالي يقارب ٧,٤٣ ملايين ليرة سورية، من أصل القيمة الإجمالية في طلبات التبديل التي قاربت ٩,٢ ملايين ليرة سورية.

وكان أقل مبلغ تم تبديله هو ٥٠٠ ليرة سورية، كما هو وارد في طلب التبديل، وأعلى مبلغ ٩٥٩,٥ ألف ليرة.

وتم ذلك في قرارين للجنة مصرف سورية المركزي، آخرهما بتاريخ ١ / ١٠ / ٢٠١٩، وتضمن تبديل أموال بقيمة إجمالية تجاوزت ٣,٦ ملايين ليرة، مقابل ما يزيد على ٤,٩٥ مليون ليرة سورية، لطلبات ٨١ مواطناً، على حين تقرر بتاريخ ١٢ / ٩ / ٢٠١٩ تبديل مبلغ إجمالي يزيد على ٣,٨٢ ملايين ليرة، من أصل طلبات بتبديل ما يزيد على ٤,٩٥ ملايين ليرة تقدم بها ٦٩ مواطناً.

هذا ويجري تبديل الأوراق النقدية المشوهة وفقاً للمادة ١٨ من قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ للعام ٢٠٠٢، والتي تنص على أن يسحب مصرف سورية المركزي من التداول الأوراق النقدية التي يرى أنها لم تعد مستوفية الشروط الفنية التي تجعلها صالحة للتداول، ويمكن تبديل الأوراق النقدية المنقوصة أو المشوهة إذا توافرت فيها ثلاثة شروط مجتمعة، وهي أن تكون مساحة الورقة المقدمة للاستبدال تزيد عن ثلاثة أخماس الورقة الأصلية، وأن تتضمن الورقة التوقيعين المفروضين بموجب المادة ١٦ كاملين، وأن تتضمن الورقة أحد الأرقام التسلسلية كاملاً.

وفيما عدا الشروط المنصوص عنها، تسحب الأوراق المنقوصة أو المشوهة من دون أي مقابل لحاملها، ما لم يثبت لمصرف سورية المركزي أن التشويه أصابها نتيجة قوة قاهرة.

هذا ولا يعتبر المصرف المركزي مسؤولاً بأي شكل عن فقدان أي كمية من الأوراق النقدية المتداولة في أيدي الجمهور أو المصارف أو الصناديق العامة أو سرقتها.

سوق الذهب «يتحرك» من جديد.. المبيعات ٢ كيلو غرامات يومياً والتسعير على دولار ٦٣٠ ليرة

علي محمود سليمان

صّرح مدير مكتب الدمغة في جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق إلياس ملكية لـ«الوطن» بأن حركة المبيع تحسنت في أسواق الذهب، وعادت عمليات الدمغ إلى الجمعية، لتصل يومياً لحوالي ثلاثة كيلو غرام، بعد أن كان الركود قد أصاب الأسواق وانعدمت حركة المبيع في الفترة الماضية.

وأوضح أن عمليات الدمغ وحركة المبيعات تحسنت بتأثير الاتفاق بين جمعيات الصاغة الثلاث في دمشق وحلب وحماة مع وزارة المالية حول المبلغ المقطوع على ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي، بعد أن كان الخلاف بين الطرفين قد استمر قرابة الثلاثة أشهر.

وأشار ملكية إلى أن الأسواق سوف تشهد تحسناً جيداً في الفترة المقبلة بعد إصدار قرار السماح بإدخال الذهب الخام من العرب والأجانب، واستبداله بذهب مصنع محلياً، إذ أنه يساهم بتنشيط حركة الأسواق وخاصة ورش تصنيع الذهب، لكون السوق المحلية متخمة بالذهب المشغول محلياً وبحاجة إلى منفذ لتصديره، لافتاً إلى أنه تم التواصل مع الجمعية من قبل منظمي عدة معارض في إيران والعراق للمشاركة في تلك المعارض بعد إصدار هذا القرار، منوهاً بأن الجمعية والصاغة بانتظار التعليمات التنفيذية للقرار للبدء بالعمل به.

وحول الأسعار بين ملكية أن غرام الذهب عيار ٢١ ارتفع بمقدار ٧٠٠ ليرة سورية عن نهاية الأسبوع الماضي، إذ وصل سعره إلى ٢٦٢٠٠ ليرة، متأثراً بارتفاع سعر الأونصة الذهبية العالمية التي وصلت إلى ١٥٠٧ دولارات، إذ تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ٦٣٠ ليرة.

وكشف ملكية بأن الجمعية حصلت على موافقة اتحاد الحرفيين بدمشق حول تغريم كل حرفي يتم ضبط مصوغات ذهبية لديه لا يوجد عليها ختم الجمعية الحرفية للصياغة بدمشق أو غير مطابقة للمواصفات والعيارات بمبلغ مليون ليرة سورية لصالح صندوق الجمعية، وذلك حرصاً على سمعة الذهب السوري، وللحد من حالات التلاعب والغش.

وكانت وزارة الاقتصاد قد وافقت على السماح بإدخال الذهب الخام بحوزة العرب والأجانب القادمين إلى سورية، وذلك حصراً عن طريق المطارات مقابل دفع رسم بقيمة ١٥٠ دولاراً لكل كيلو غرام واحد من الذهب الخام، والسماح لهم باستبداله بذهب مصنع محلياً وتحت إشراف الجمعية الحرفية للصاغة.

حدى لـ«الوطن»: أكثر من العام الماضي
«سرقة» الكهرباء في ريف دمشق كبّدت الخزينة ٤,٢٥ مليارات ليرة منذ بداية ٢٠١٩

رامز محفوظ

صرّح مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدى لـ«الوطن» بأن إجمالي ضبوط الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية وصل منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه إلى ٥٥٣٧ ضبطاً، بكمية استهلاك للطاقة وصلت إلى أكثر من ٦٠,٧ مليون كيلو واط ساعي، منها ٤٤٤٨ ضبط استجرار منزلي بكمية استهلاك وصلت إلى أكثر من ١٧ مليون كيلو واط ساعي، و١٠١٧ ضبط استجرار تجاري بكمية استهلاك وصلت إلى أكثر ٣٠,٨ مليون كيلو واط ساعي.

وبيّن حدى أن الشركة العامة لكهرباء الريف حررت كذلك منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه ٧٢ ضبط استجرار غير مشروع بـ٧٢ مركز تحويل لمنشآت كبيرة، بكمية استهلاك للطاقة الكهربائية وصلت إلى أكثر من ١٢,٧ مليون كيلو واط ساعي، مبيناً أن هذه الضبوط تركزت في أغلب المناطق الصناعية، أي في عدرا الصناعية وفي الكسوة وحوش بلاس وعقربا، لافتاً إلى أن معظم ضبوط الاستجرار غير المشروع للكهرباء طالت معامل البلاستيك.

وبحسبة بسيطة لإجمالية تكلفة الكهرباء «المسروقة» في ريف دمشق على الخزينة، نجدها تقرب من ٤,٢٥ مليارات ليرة سورية، باعتماد وسطي لتكلفة الكيلو واط الساعي ٧٠ ليرة سورية، بحسب تصريحات متعددة للوزارة حول ذلك، ما يعني أن وسطي تكلفة الاستجرار غير المشروع الذي تم ضبطه هذا العام تتجاوز ١٥,٧ مليون ليرة يومياً.

هذه ولفت حدى إلى أن الشركة حصّلت من ضبوط الأعوام الماضية قيمة ٥٦٨٨ ضبطاً التي تجاوزت ٢٩٠ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أن الاستجرار غير المشروع يؤدي إلى أضرار كبيرة في المنظومة الكهربائية من حرق لمحولات الكهرباء والكابلات وتقطيع الشبكات، مشيراً إلى وجود توجهات حالياً من وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء للتشدد بهذا الموضوع.

وأوضح أن دوريات المديرية تعمل حالياً على مدار الساعة لقمع حالات الاستجرار غير المشروع للكهرباء في محافظة ريف دمشق وخلال أيام العطل الرسمية، وهناك تكثيف لهذه الدوريات بتوجيه من الوزارة، لافتاً إلى أن التركيز خلال هذه الفترة على المنشآت الكبيرة الصناعية والتجارية والزراعية.

ونوه بأن كل المخالفات للاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية هي مخالفات مادية، وليس هناك أي مخالفات بالحبس للمواطن الذي يستجر الكهرباء بشكل غير مشروع، مبيناً انه في حال التشدد بهذا الموضوع من القضاء سوف يردع الناس عن المخالفة، لافتاً إلى أن الاستجرار غير المشروع للكهرباء هذا العام أكثر من العام الماضي.

وعن كابلات التوتر العالي الممتدة على الأرض في بعض المناطق المحررة، التي قد تعرض حياة المواطنين للخطر مع بداية فصل الشتاء وهطل الأمطار، بيّن حدى أنه تم توجيه ورشات كهرباء الريف لإزالة أي خطر، لافتاً إلى أن المنظومة الكهربائية في هذه المناطق مخربة بشكل كبير.

مشيراً إلى أنه تم تقدير خسائر المنظومة الكهربائية في الغوطة خلال الحرب الإرهابية على سورية بمبلغ ١٥٧ مليار ليرة سورية.

وأشار إلى أن عدد عدادات الكهرباء المخصصة لريف دمشق حالياً قليلة ولا يتوافر عدد كاف لجميع المواطنين، لافتاً إلى أن وزارة الكهرباء أبرمت عقوداً كبيرة لتأمين العداد، وقبل نهاية العام الحالي سيتم تأمينها لكافة المواطنين المسجلين على ساعة كهرباء.

ولفت حدى إلى أنه يتم تقدير استهلاك كل بيت مسكون في المناطق المحررة ولا يمتلك ساعة كهرباء وتقدم بطلب للحصول على ساعة كهرباء بحدود ٦٠٠ كيلو واط ساعي بالدورة الواحدة كأقل شريحة.